المحور الثاني:

المخاطر طبيعة المجتمعات المعاصرة.

أولا–المقاربة الإثنية للمخاطر:

1– المقاربةالنشوئيةPrimordialismApproch:

اختلف الباحثون حول تسمية هذه المقاربة، فهناك من يشير إليها باسم" المقاربة الأولية، أو اسم "النظرية الصلبة، او اسم" النظرية التطورية". واينا كان اسمها فهي تنظر إلى الإثنية كماهية مرتبطة بخصائص جسدية أو عقلية ثقافية ثابتة، تميز كل جماعة بشرية، حيث تبنت هذه المقاربة المدرسة الوشائجية الأولية، وتفترض أن وجود الاختلاف البيولوجي هو مصدر المخاطر الإثنية، وأنه هو الأصل في الاختلافات الثقافية والسياسية والاجتماعية، بل إن فكرة ربط القدرات والمهارات وأنماط التفكير نفسها بالإرث البيولوجي،وحجم الجمجمة هي التي سيطرت على علم الإنسان في القرن التاسع عشر، وأدت إلى انبثاق النظريات العنصرية والعرقية، وأصل العنصرية الربط بين سمات جسدية معينة للجماعة البشرية، وبين قدراتها أوكفاءاتها العقلية، وعلى هذا الأساس سادت النظرة التي تربط بين الإنسان الأبيض وبين الثقافة والحضارة الروحية والعقلية.من هذا المنطلق لا تدرس الاختلافات المادية والثقافية بين الجماعات لذاتها، أو لتحسين فهم الباحثين لنمط ثقافتها وآليات عملها، وإنما لبناء علاقة واحدة بالأخرى، أي لبناء علاقات الهرمية والتراتبية، وبالتالي السيطرة الثقافية والاجتماعية والسياسية للواحدة على الأخرى، وفي الواقع لتبرير هذه السيطرة.

هكذا يهدف الحط من ثقافات الجماعات أو من قدرها إلى تبرير السيطرة عليها وإضفاء سمة إنسانية على هذه السيطرة نفسها. وهو ما يفسر كيف انتقل أصحاب النظريات العرقية في القرن التاسع عشر، من التأكيد على التمايزات العنصرية إلى نظريات وممارسات تحسين الجنس البشري، عن طريق الانتقاء الطبيعي أو المنظم، وإبادة أو السماح بإبادة الأجناس البشرية المنحطة

فالإثنولوجيون الذين وسموا الشعوب غير الأوروبية بالبنية الإثنية، ونظروا إليها كحشد متنافر من الأقليات غير المتفاهمة ولا المتعايشة، بالرغم من أنها موجودة في المكان نفسه منذ نشأتها، لم يكتشفوا حقيقة علمية، وإنما رفضوا النظر إلى هذه الشعوب كإطار لنشوء أمة حديثة، أو وطنية دستورية متساوية مع الوطنيات الأخرى، ولديها الحقوق ذاتها والشرعية ذاتها في النظام الدولي. لقد سعوا إلى حرمانها من أن تفكر بنفسها كأمة أو كمشروع أمة. وفي سعيها إلى تأكيد هويتها تتبنى الجماعات هذا الوصف وتتمسك

بإثنيتها، فإما أنها تتصور نفسها قومية إثنية تنكر التنوع، أو كتنوع بين إثنيات تشكل أحد خصائصها التي تميزها عن المجتمعات الأوروبية.

و يذهب أنصار هذه المقاربة كتشيلز ،Shilsو هورويتز " ، Horowitz"و غيرتز ،Geertzو كلين ،Kellenإلى أن السبب الرئيسي في ظهور المخاطر الإثنية، هو الاختلاف والتنوع الإثني بين الجماعات وهو العامل الأساسي المؤدي لانفجار النزاعات والحروب، ويمثل الإختلاف والتما يز في الأصل والتاريخ عنصرا أساسيا لخلق روح التميز والشعور بالولاء والتعصب لدى أفراد جماعة معينة في مواجهة الجماعات الأخرى، وقد أكدت عدة دراسات أن الاختلاف الإثني هو أساس النزاعات الإثنية مثل دراسة سانباني Sambanisعام 2001حول تحديد العلاقة بين الاختلاف الإثني والدخول في نزاعات إثنية.

2- المقاربة الإفتعاليةThe hypotheticalapproach:

تبني هذه المقاربة تحليلها لأسباب المخاطر الأثنية، على فرضية مؤداها أن المخاطر الإثنية ليس سببها الاختلاف القيمي بين الإثنيات، بل يعود لدور الفاعلين على المستوى الداخلي الذي يخلق المخاطر الإثنية، بسبب تحريك محفزاته وأسبابه من قبل النخب الداخلية، والتي تعمل على تحقيق مصالحها التي تتحقق في جو الفوضى اعتماد على الإثنية كوسيلة. أما بالنسبة لدور الفواعل على المستوى الخارجي فيظهر في الاستعمار القديم والحديث في اختلاق النزاعات الإثنية ، وذلك عن طريق تشتيت القبيلة الواحدة على أكثر من دولة، مما يؤدي إلى تواجد قبائل ذات تاريخ من العداء في نفس المنطقة الجغرافية، وتداعيات ذلك على الأمن والاستقرار فيها ، وعلى سبيل المثال نجد دور القوة الاستعمارية البلجيكية في ثلاثينات القرن المنصرم ،في تجسيد التمييز الحاصل بين الهوتو والتوتسي في رواندا على أساس ملكية الماشية وقياسات مادية أخرى ، وقد صدرت بطاقات للهوية على هذا الأساس، والتي لعبت دورا رئيسيا في عمليات الإبادة الجماعية لعام 1994

وعليه فإن تسييس الانتماء الإثني؛ لابد في النهاية أن يؤدي إلى عنف واضطراب سياسي واجتماعي، وهذا التسييس هو جزء من إستراتيجية برنامج يهدف إلى الوصول إلى السلطة وزيادة المكاسب الشخصية، وهذا السلوك اتبعه كل من حزب العمال والمحافظين في بريطانيا كمفتاح للفوز في الانتخابات في ظل ظروف التكافؤ ما بين الحزبي في الفترة مابين: .1975-1964ونخلص إلى أن الاختلاف الإثني لا يمثل للمقاربة الافتعالية سوى وسيلة في يد النخب على المستوى الداخلي أو الخارجي بغية تحقيق مكاسب شخصية.

وحسب هذه المقاربة فالتنوع الإثني مثلا يؤدي إلى حرب في كوسوفو ورواندا والسودان ، ولكنه لا يؤدي إلى ذلك في بلجيكا وفي هذه الوضعية يكون التنافس بين الجماعات الإثنية حول النفوذ والهيمنة في ذروته، مما يولد الأحقاد والضغائن بينها، وينبئ بظهور المخاطر بين الإثنيات. فماذا يتوقع من الجماعات الإثنية المضطهدة والمهمشة والخاضعة لكافة أعمال العنصرية والتمييز المرتكبة في حقها؟ الإجابة كما أوردها أنصار هذهالمقاربة هي الانفجار والنزاع كرد فعل على هذا التهميش والاضطهاد، طبعا مقابل ذلك سيكون رد فعل الجماعة المسيطرة بالإبادة أو العنف بكافة أشكاله، وللحيلولة دون وقوع ذلك، استخدمت عدة طرق وتكتيكات منها الدمج القصري كما حدث للهنود الإسبان في عام ،1492والهنود الحمر في الولايت المتحدة الأمريكية في عام ،1838إلا أن أنصار هذه المقاربة؛ يؤكدون على أن الإثنية بنية اجتماعية لا تتطلب العدائية من أعضائها أو المنطوين تحت لوائها

3- المقاربة الاثنوواقعية Ethnic Approach and Realism:

يدرس الواقعيون المخاطر الإثنية، ويثبتون بأنهم يريدون تطوير وتوسيع الإطار التحليلي لديهم، ومن هنا نشأ الاثنواقعيون الذين اعتمدوا في تحليلهم لظاهرة المخاطر الإثنية، على مداخل الدولة باعتبار الجماعة الإثنية هي وحدة التحليل، واعتمدوا في تفسيرهم لأسباب الخطر الإثني على ظاهرة الخوف أو القلق وعلاقته بحدوث الخطر. حسب **دافيد لاك** David lakeهناك نوعين من القلق أولا الخوف من التعرض للهيمنة الثقافية، وثانيا القلق على حياة الفرد وسلامته الجسدية، حيث أن هذا القلق له ما يبرره إذا كانت هناك أقلية تمثل هدفا للتمييز، وانتهاك الحقوق من قبل الجماعات الأخرى؛ خاصة إذا ما كانت الخلافات كبيرة جدا، هذا الخوف يمكن أن يتفاقم بحالة الفوضى، فعندما لا تريد الدولة التدخل لفرض النظام سواء لانهيارها وفشلها، أو بهدف خلق جو من الاستقرار يفيد النخبة الحاكمة في تحقيق مصالحها الشخصية ما بين الإثنية، وهنا تحدث الفوضى كأحد أهم أنواع المخاطر .

فالتوترات الإثنية تولد قلقا يتفاقم بحالة الفوضى، وهنا نكون أمام مفهوم المأزق الأمنيLe dilemme sécuritaire.فالفوضى في الواقع الإثني ليست بسبب غياب سلطة رسمية وحسب، وإنما لغياب سلطة شرعية، فوجود توتر بين الجماعات الإثنية يؤدي إلى خلق جو من القلق والخوف، هذا الخوف الذي يعزز ويغذي الفوضى السائدة داخل الدولة نتيجة لانعدام التنظيم وغياب سلطة الدولة، عند ذلك ينشأ المأزق الأمني وتظهر المخاطر. وإذ ما أرادت الجماعات الإثنية الوصول لتحقيق هدفها الأمني، تسعى إلى تطوير

إمكانياتها العسكرية قصد تقليص قدرات الآخرين، ففي الرد على التدابير التي اتخذتها المجموعة الأولى لزيادة أمنها، تتخذ خطوات للتقليل من الشعور بالأمن لدى المجموعة الأولى، هذا التسابق نحو زيادة القدرات العسكرية يؤدي إلى خلق المخاطر الإثنية كاندلاع حرب، أو إبادة جماعية .

4- المقاربة البنائيةStructural approach::

يقوم التصور البنائي على تشريح علاقة التأثير المتبادل بين البنية والعضو، بحيث يمكن إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية، والمجموعات الإثنية المتضمنة أعضاء أو وحدات، ففي الوقت الذي كانت تميل فيه كل من الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية، فإن البنائية تركز على تأثير الأفكار، وهي تولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأنه يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح. لقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية، لأنها امتلكت القدرة على تفسير هذا الحدث في ظل إخفاق الواقعية والليبرالية في ذلك، فالنظريات البنائية متعددة وهي لا تقدم لنا تصورا موحدا لتوقعاتها حول أي من القضايا المطروحة، فهناك اتجاه للبنائية يركز على مستقبل الدولة، ويعتبر أن الاتصالات عبر الوطنية وتقاسم القيم المدنية، أدت إلى تقويض دعائم الولاءات الوطنية التقليدية، كما أن بعض البنائيين يركزون على دور الضوابط والمعايير، ويرون أن القانون الدولي وغيره من المبادئ الآمرة أدت إلى نخر المفاهيم التقليدية للسيادة .

فقد تصاعدت حدة المخاطر الإثنية التي تتمحور حول متغير الهوية، لفترة ما بعد الحرب الباردة بشكل مميز، مقارنة مع فترة الحرب الباردة لعدة عوامل من بينها تزايد الاهتمام بتصور الثقافة، والذي تزامن مع بروز الاتجاه البنائي، الذي يركز على أهمية الأفكار والضوابط؛ والذي يعتبر في جانب منه ردة فعل على تصاعد حدة المخاطر الإثنية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وذلك أن المصلحة حسب التحليل البنائي تتحدد بشكل مرتبط بالهوية، فعندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة، تؤطر شخصية جميع مواطنيها؛ فإنهم يلجؤون إلى أطر بديلة. وعلى هذا المستوى فإن إطار القرابة والانتماء الإثني يعتبر البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية، إلا أن التفاعل ما بين الجماعات الإثنية يؤدي إلى المخاطر. وعلى مستوى تحليل أسباب المخاطر الإثنية، فقد انتقدت البنائية المقاربتين النشوئية والافتعالية، حيث أكدت أنه لا يمكن اعتبار الجماعة الإثنية ككل حركة المشاعر والأحاسيس الإثنية، في الوقت الذي لا يمكن اعتبار النخب فواعل تابعة لهذا الشعور، كما لا يمكن اعتبار المخاطر الإثنية ناتج عن تعبئة الفواعل

للجماعات الإثنية. فبخلاف المقاربة النشوئية التي تؤصل المخاطر الإثنية في الضغائن والأحقاد التاريخية، التي ترسخت في ذاكرة الأفراد فإن البنائيين يرون أن التوجه التنازعي للهوية الاثنية ليس معطى مسبق، بل تحكمي يديره القادة. أن بناء الهوية على أسس تنازعيه تتحكم فيه؛ وفي هذا الصدد يقول" فيرونهFearon هناك ثلاثة عوامل: المنطق الخطابي السائد، الاتجاهات أو الميول النخبوية، لكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري، وباختصار كل هذه المقاربات المتنافسة ترصد جوانب مهمة في قضية الاخطار الإثنية. وفهمنا يشوبه القصور إذا ما حصرنا تفكيرنا وتحليلنا في إحدى هذه المقاربات، فيجب التركيز على الاختلاف الإثني وعلى دور النخب على المستويين الداخلي والخارجي في تفعيل هذا الاختلاف، وعلى دور الأفكار في وجود تلاحم بين المقاربتين لفهم أسباب المخاطر الإثنية، ومن ثم العمل على إيجاد حلول جذرية لا مؤقتة للمخاطر الإثنية

5- المقاربة الصراعيةConflictapproach:

تدور التصورات السوسيولوجية عن الصراع الإثني على المستوى العام في ثلاث محاور هي: التمركز الإثي، وانغلاق الجماعات الإثنية، وتخصيص الموارد. وتشير ظاهرة التمركز الإثني إلى التوجس والشك اتجاه الأجانب، مقرونا بالميل إلى تقييم ثقافات الآخرين بمعايير ترتكز على ثقافة الماعة الأولى نفسها. وتظهر جميع الثقافات تقريبا هذه النزعة إلى التمركز الإثني، التي يلازمها في أحيان كثيرة الميل إلى التفكير التنميطي، وفي هذه الحالة ينظر للأجانب باعتبارهم غرباء وبرابرة ومحطين أخلاقيا ومتخلفين عقليا. وهذه هي الطريقة التي نظرت فيها أكثر المدنيات إلى أبناء الثقافات الصغيرة، مما أدى إلى مصادمات إثنية لا حصر لها عبر التاريخ.

وقد يسير التمركز الإثني جانبا الى جنب مع انغلاق الجماعة، الذي يشير إلى محافظة المجموعة على الحدود الفاصلة بينها وبين الآخرين. ويجري تشكيل هذه الحدود عن طريق وسائل اقصائية، تحدد وترسخ حواجز الفصل بين مجموعة إثنية وأخرى. وتشمل هذه الوسائل حظر أو الحد من التزاوج بين الجماعات، وفرض القيود على العلاقات الاقتصادية والتجارية، أو بناء الحواجز المادية بين الجماعات، كما في حالات الغيتو والفصل العنصري، وفي بعض الأحيان تقوم الجماعات المتساوية في القوة والنفوذ؛ بوضع حدود الانغلاق بصورة مشتركة. إذ يقوم أعضاء كل من الفئتين بالحفاظ على مسافة بين الجماعتين، دون أن تقوم أي منهما

بمحاولة فرض سيطرتها على الأخرى، غير أن الأكثر شيوعا هو أن تهيمن مجموعة إثنية على الأخرى، من خلال تخصيص الموارد في المجتمع، مما يسفر عن مأسسة اللامساواة في توزيع الثروة والمكاسب المادية.

ومن جراء خطوط الانغلاق هذه، تنشأ أعنف الصراعات بين الجماعات الإثنية، لأن هذه المعالم هي التي تدل على حالة اللامساواة، والتفاوت في توزيع الثروة والسلطة والمنزلة الاجتماعية. ويساعد مفهوم الانغلاق الإثني على فهم الفوارق المختلفة الظاهرة والخفية التي تفصل بين الجماعات. فهي لا تشرح لنا أسباب إطلاق النار أو الضرب أو التحرش، الذي قد تتعرض له إحدى الجماعات فحسب، بل توضح لنا الدوافع التي تحرم أعضاءها من الحصول على وظائف أو مناصب مناسبة، أو تعليم لائق أو مكانة ملامة للسكن والإقامة. فقد تقوم الجماعات التي تتمتع بهذه الامتيازات، بأعمال بالغة العنف اتجاه الآخرين للمحافظة على موقعها المتميز. كما أن الجماعات المستضعفة تتحول إلى العنف بالمثل في محاولة لتحسين لأوضاعها.

وهنا تعني المقاربات الصراعية بدراسة الصلة بين العنصرية والتحيز من جهة، وعلاقات القوة واللامساواة من جهة أخرى، إذ تأثرت بالنظرة الماركسية التي تعتبر النظام الاقتصادي، هو العامل المحدد لجوانب المجتمع الأخرى، ويرى بعض المنظرين الماركسيين أن العنصرية هي من نتائج النظام الرأسمالي، ويعتقدون أن الطبقة الحاكمة قد استخدمت العبودية، والاستعمار، والعنصرية العرقية، بوصفها أدوات لاستغلال الطبقة العاملة. غير أن الماركسيين الجدد يختلفون مع سابقهم، في هذه النظرة التي يعتبرونها متزمتة وساذجة، ويرون أن العنصرية حصيلة للقوى الاقتصادية بمفردها. وتطرح مجموعة من هؤلاء الدارسين آراء أخرى حول نشوء العصرية، وفي حين يقرون بأن الاستغلال الرأسمالي للعمال هو واحد من الأسباب، فإنهم يشيرون الى مجموعة من المؤثرات التاريخية والسياسية، التي أدت الى ظهور أنواع محددة من العنصرية في بريطانيا؛ في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. ويرى هؤلاء أن العنصرية ظاهرة مركبة متعددة الوجوه، تشمل التفاعل بين المواقف والمعتقدات التي تحملها الكيانات الإثنية والطبقات العاملة. ويضيف هؤلاء أن مجال النزعة العنصرية هو أوسع بكثير من الأفكار القمعية، التي تحملها وتمارسها النخب القوية ضد الجماعات الملونة التي لا تدخل في إعداد الجنس الأبيض .

6- المقاربةالليبراليةLiberalApproach:

فالليبراليون لا يريدون فقط فهم العالم لكن محاولة تغييره ، وهذا يتطلب حسبهم احترام حقوق الإنسان، ضمان وتدفق الرفاه الاقتصادي ، وتعزيز العدالة الاجتماعية. على الرغم من أن الليبرالية لا يمكن تلخيصها في تعريف واحد ، لكن يمكن تحديدها بثلاث أفكار تشكل المحاور الرئيسية لهذا التيار الفكري: الاعتقاد بأن الديمقراطية هي مصدر السلام ، الدور الجوهري والأساسي للاقتصاد ، والتطور الاقتصادي يسمح بظهور طبقة متوسطة قوية من شأنها المساهمة في العملية الديمقراطية، أهمية المؤسسات الدولية كجهات فاعلة لحفظ السلام الدولي واحترام حقوق الإنسان ،و التمثيل الديمقراطي.

فالليبراليون الأوفياء لكانط kantسوف تفسر التوجهات السلمية للدول الديمقراطية، و هكذا فإن الدول الديمقراطية هي أقل ميلا نحو النزاعات الإثنية، حيث تنطلق الليبرالية من فرضية مفادها أن نشر الديمقراطية والقيم مثل حقوق الإنسان هي ضرورة وهي الطريقة المثلى لضمان الأمن والسلم وغيابها يؤدي حتما إلى زيادة الميل نحو النزاعات وحدوث العنف وبالتالي تفاقم المخاطر. فحسب الليبراليين حدوث النزاعات الإثنية يعود إلى غياب منطق حقوق الإنسان، عن طريق إلغاء حق الآخر في الحياة و الأمن و الكرامة و محاصرة كل أفكار التنوع الإثني . غياب العملية الديمقراطية التي تمنع الجماهير من تجسيد مشاركتهم السياسية ومعرفة حقوقهم وواجباتهم اتجاه أوطانهم، عدم وجود تقسيم متكافئ للثروة والعائدات الوطني، وانحصارها في يد قلة تتمثل في النخبة التي من شأنها أن تخلق طبقة فقيرة كادحة ناقمة على الأوضاع، تسعى إلى تغييرها حتى بالعنف، إلى جانب انغلاق الدول التي تشهد نزاعات على نفسها، وعدم السماح للمؤسسات الدولية بالمساعدة عن طريق مهمات حفظ وتوطيد السلام، وهذا من شأنه تغذية المخاطر الإثنية وتأجيجها واستمرارها

ثانيا–تمثلات وتصورات المخاطر حسب التنوع الثقافي للمجتمعات.

1– تمثلات وتصورات مخاطر صراع الإيديولوجيات حسب التنوع الثقافي للمجتمعات:

من السمات المهمة للمجتمع الإنساني؛ تباين الأفراد والجماعات والدول فيما تتبناه من أفكار وعقائد، فهذا المجتمع يقوم على هذا التفرد، ومن حق كل إنسان أن يعتنق الأفكار والمعتقدات التي يطمئن لها قلبه وعقله، وهذا الحق لا خلاف عليه؛ فهو حق راسخ ومتفق عليه في معظم المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ويتطلب هذا الحق قبول الآخرين وتسامحهم مع الأفكار التي تختلف عن أفكارهم ومعتقداتهم، وذلك حتى يستقيم العيش المشترك بين الأفراد ويستقر. غير أن الواقع، ومنذ بداية الاجتماع البشري، يؤشر

إلى أن تباين الأفكار والمعتقدات بين البشر، كان يستخدم دوما كذريعة لتبرير الصراع، وتهديد أمن وسلامة الآخرين، ويمتلئ التاريخ الإنساني بالعديد من الممارسات المؤسسة على الصراع الأيديولوجي، فالكثير من دول العالم كانت تردد التهديد الشيوعي و مخاطره على المجتمعات، على الرغم من أن هذه الدول لم تحدد أبدا أينوع من التهديد الأيديولوجي، أو الاقتصادي، العسكري، أو كلها معا.

ولقد كان هذا الصراع مصدرا من مصادر المخاطر في العديد من المجتمعات عبر فترات طويلة وفي الوقت الراهن يتم تداول مصطلح الإرهاب وما يمثله من تمثلات وتصورات مختلفة عن المخاطر، وعلى الرغم من غموض هذا المفهوم من خلال الاستخدام المتباين له، تم تدمير أمن العديد من المجتمعات والدول. ونؤكد هنا على أن الصراع الأيديولوجي، على مدار تاريخ البشرية، كان واحدا من مصادر تهديد الأمن في المجتمع الإنساني، وارتبط هذا الصراع بعديد من الحروب وموجات العنف والإرهاب، الذي كان من نتائجه تحطيم الأمن الحياتي برمته للعديد من الأفراد والجماعات والمجتمعات، ولعل خير مؤشر ما نتابعه اليوم من مشاهد الهجرات القسرية، وحركة اللاجئين هربا من استفحال المخاطر في أوطانهم ناهيك عن تشكل تصورات عناصر الاستبعاد الثقافي القائم على إنكار التنوع الثقافي الموجود داخل التركيبة البشرية للمجتمع من منطلقات إثنية، دينية أو لغوية جزء أساسيا منها، والتي ينتج عنها غالبا حالات من الغبن الاجتماعي، التمييز والتفرقة بين المواطنين، الإحساس بالاغتراب، تهميش الفئات الضعيفة وضياع مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهي جميعها قضايا خطيرة تتناقض مع الكرامة التي تمنحها حقوق المواطنة والديمقراطية، وتؤدي مباشرة إلى اهتزاز معايير الأمن المجتمعي بالدرجة الأولى

.الأخطر من ذلك هو أن محاولات الاستيعاب والاحتواء بطريقة الدمج القسري والقهري سواء من خلال محاولة محو الخصوصيات الثقافية، أو إقحام سياسات جبرية تفرض نمطا من التجهيل وضرب الهويةاللغوية والدينية للجماعات الثقافية، قد تتطور غالبا لتصل لحد استخدام القوة والقمع لضرب حركاتها وأنشطتها، أو تفتيت وجودها وخلق الصراع بينها، الأمر الذي يحولهم أداة طيعة بيد الحكام وأصحاب القوةوالسلطة . وقد تصل أحيانا هذه المحاولات إلى حد خلق هواجس وأوهام ملفقة باتهامات عدم الولاء للدولة،كذريعة لممارسة التمييز ضدهم وسلب كافة حقوقهم، إنسانيتهم وأمنهم

كما يؤدي إنكار التنوع الديني واللغوي والحق في الهوية الدينية بين أعضاء الجماعة الواحدة، مع انتماء الأغلبية إلى دين معين، إلى ظهور أقلية أو أقليات دينية، دون أن يترتب عن مثل هذا الاختلاف صراع في كل الأحوال؛ ذلك أن وجود الأقليات الدينية إنما يعد ظاهرة طبيعية واعتيادية في معظم المجتمعات البشرية، نتيجة لوجود عدد من الأديان السماوية مثل :اليهودية والمسيحية والإسلام، وعدد لا يحصى من الأديان الوضعية كالهندوسية والبوذية والديانات السابقة عليها.

ويمكن القول: أن تصنيف الأقليات وفق معيار الدين، لم يعد أمرا مألوفا في كثير من المجتمعات الغربية، وان تضمنت مثل هذه المجتمعات عدة جماعات دينية؛ لا سيما وأن عامل الانتماء الديني سواء إلى دين الأغلبية أو الأقلية، لا يمكن أن يكون وراثيا في كل الأحوال، وإنما قد يكون مثل هذا الانتماء مكتسبا وبشكل طوعي حتى وان كانت الحالة الأولى هي السائدة بحكم الانتماء إلى أسرة معينة .مع ذلك، فقد وقفت دوافع وتصورات عديدة وراء وقوع انتهاكات لحرية الدين أو المعتقد الخاصة بالأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية على اختلاف مناطق العالم؛ أين يحدث ذلك باسم ادعاءات الحقيقة الدينية أو الأيديولوجية، أو بدافع تعزيز التماسك الوطني، أو بحجة الدفاع عن النظام والقانون، أو حتىبالاقتران مع أجندات مكافحة الإرهاب...هذا وتشكل الدول المسبب الرئيسي لوقوع هذه الانتهاكات جنبا إلى جنب مع الجهات الفاعلة من غير الدول، إلا أن الحالات الأكثر شيوعا هي التي يتسبب فيها الطرفان معا؛ ففي حين يتزايد احتمال ارتكاب الدول لهذه الانتهاكات عندما تتداخل أجندة محكمة للقانون والنظام، مع الدعوات السياسية المرتبطة بالهوية الوطنية، لتنتج في الأخير سياسات تقييدية تستهدف عادة أعضاء الجماعات الدينة أو العقائدية التي تميل أو يقال أنها تميل إلى تجنب رقابة الدولة، والتي ينظر إليها في الوقت ذاته على أنها لا تتناسب مع واقع التركيبة التاريخية والثقافية للبلد .

كما وقفت دوافع وتصورات عديدة في انتهاكات وانذار استخدام لغات الأقليات في المجالات العامة ما يزيد من التهميش الاجتماعي والسياسي للمتحدثين بها، هذا الوضع الذي يعاني منه على وجه الخصوص السكان الأصليون وأف ا رد المهاجرين، قد أدى إلى تقييد مقدرتهم على استخدام لغتهم الأم مع قدرتهم المحدودة على تكلم اللغة السائدة أو اللغة القومية الرسمية إلى إقصائهم عن التعليم والحياة السياسية، والحصول على العدالة والاستفادة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية، التي يتوقف التمتع بها على مدى انصهارهم في الثقافة المهيمنة ومن المؤشرات الواضحة على الانصهار الناجم عن الضغوط التي تفرضها سياسات التجانس اللغوي، بفعل نزوع الدولة نحو الدمج والاستيعاب القسري للتباينات الثقافية، ما تشهده لغات العالم من تقهقر مخيف وموت متسارع بمعدلات عالية جدا، وهو الأمر الذي نبه له اللغويون عندما رجحوا اختفاء نسبة كبيرة من لغات العالم أثناء القرن ال واحد والعشرين، قد تبلغ نصف ما هو موجود حاليا؛ بحيث سوف لن يحظى سوى 19بالمئة منها بمستقبل آمن. بالاتساق مع ذلك، تشير الباحثة توف سكوتناب كنغاسTove Scottnab Kingas من أنصار الحقوق اللغوية للأقليات،" أن معظم الجماعات اللغوية خلال المئة سنة المنصرمة أصبحت ضحية الإبادة اللغوية، التي أهلكت من اللغات ما يفوق معدل إهلاكها للبشر. ويرجع السبب في ذلك إلى الرغبة في القضاء على أية منافسة محتملة على النفوذ السياسي والاقتصادي، حتى يتم بذلك التخلص من أية مطالب محتملة

بحق إنشاء دولة أمة من قبل السكان الأصليين والأقليات ".في ضوء هذه المعطيات، يمكن فهم حجم الضغوطات الكبيرة التي تواجهها هذه الجماعات، والتي تقودها إلى فقدان ارتباطها اللغوي بثقافاتها الموروثة، أو التنازل عنها مكرهة؛ وهو الأمر الذي يمكن تشبيهه ببداية الانتحار الثقافي، على اعتبار أن اللغة تشكل الأساس الثقافي لأي جماعة وقد لوحظ بأن هذه الضغوط تصل ذروتها أين يبلغ التنوع اللغوي أقصاه، ففي إفريقيا جنوب الصحراء مثلا، التي تتواجد بها أكثر من 0899لغة، تبقى مقدرة أناس كثيرين على استخدام لغتهم في التعليم والمعاملات مع الدولة محدودة بشكل كبير .وفي أكثر من 99بلدا في المنطقة بتعداد سكاني يبلغ حوالي 815مليون نسمة أي ما يعادل ٪ 59من مجموع سكان المنطقة تختلف اللغة الرسمية عن الرسمية الأكثر شيوعا بين الناس

2-تمثلات وتصورات مخاطر الأزمات الاقتصادية، والاستهلاك، والفقر وانعدام المساواة حسب التنوع الثقافي للمجتمعات :

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية العديد من الأزمات الاقتصادية، التي أدت إلى الاضطرابات المالية، وخلقت العديد من المشاكل الاقتصادية، وأدت إلى اختلال الاقتصاد العالمي، وما ترتب على ذلك من فقدان الدخل، واضطرابات مجالات العمل والتوظيف، وكل هذا وغيره خلق ظهور المخاطر وزعزعة الاستقرار الاجتماعي، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات. ولقد أكدت تقارير البنك الدولي أن الأزمة المالية العالمية، بداية من عام 2008م، أدت إلى أن تشهد عديد من بلدان العالم انخفاضا حادا في معدلات التنمية، وتفاقم المشكلات المرتبطة بندرة الوظائف وفقدان الدخل، وانتكاس الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، ومع ارتفاع أسعار السلع، خاصة الغذاء، عام 2008م، تفجرت عديد من أعمال الشغب والاحتجاجات في أكثر من 12بلدا في إفريقيا وآسيا، وهو ما جسد السخط الشعبي، والشعور بالافتقار إلى الأمن، وخلق هذا كله حالة من الاضطرابات السياسية واسعة النطاق يضاف إلى ذلك؛ أن تنامي مستويات الفقر وغياب العدالة، وانعدام المساواة في الاجتماع الإنساني، تمثل جميعها مخاطر شاملة لأمن الإنسان ولحياته ولقدرته على الفعل، كما أن الفجوات الكبيرة بين الأمم الغنية والفقيرة، تحمل إمكانية الانفجار الاجتماعي، كما أن ترك الفقراء بلا أمل، من أكثر مصادر المخاطر؛ لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تقويض أسس الاجتماع الإنساني برمته

هذا إلى جانب الاستبعاد والتهميش الذي يتعرض له أفراد الأقليات للتمييز على أساس منطلقات اللون

أو الدين أو اللغة أو الاسم أو حتى محل الإقامة، لدى سعيهم للحصول على وظيفة في مجال العمل في القطاعين العام والخاص، كما يفتقرون في كثير من الأحيان إلى التمثيل في نقابات العمال، ويشكلون هدفا للتمييز المهني، بل إنهم قد يعانون من أشكال متعددة من التمييز، بما في ذلك في القطاع غير الرسمي واقتصادالكفاف

وهذا ما تؤكده مجموعة بيانات الأقليات المعرضة للخطر، التي تقدر أن أكثر من 999مليون المحفل شخص ينتمون إلى مجموعات تخضع لقيود تحول دون وصولها لمناصب أعلى بالمقارنة مع آخرين في الدولة بسبب هوياتها، وأن ما يقارب 999مليون شخص ينتمون إلى مجموعات تواجه قيودا في الحصول على وظائف حكومية. هذه الإحصاءات المخيفة تعكس حقيقة مؤسفة تشهدها هذه المعمورة؛ وهي بالرغم من التنوع الكبير الذي تشهده دول اليوم، وضمها لهويات ثقافية مختلفة تعيش مع بعضها البعض، إلا أن ذلك غالبا ما يحدث في عوالم مختلفة؛ فما يزال المواطنون السود في جنوب إفريقيا يكسبون نحو خمس دخل البيض، كما يعتقد الروما في تشيكيا وهنغاريا وسلوفاكيا أن انتماءهم الإثني هو السبب الرئيسي في عدم تمكنهم من العثور على وظائف عمل، وفي ساوباولو بالبرازيل، يتقاضى الرجال والنساء السود نصف الرواتب التي يتقاضاها البيض، في حين تشهد غواتيمالا تداخلات واضحة بين مجموعات السكان الأصليين والاستبعاد الاجتماعي، وتوجد هذه الأنماط ذاتها في قطاعي الصحة والتعليم حيث الأعمار المتوقعة للسكان الأصليين أدنى دائما من أعمار غير الأصليين

كما تقدر منظمة العمل الدولية عدد الأشخاص من السكان الأصليين المنتشرين اليوم في العالم بحوالي 959مليون شخص، وهم يمثلون أكثر من 8999شعب مميز موزعين في أكثر من 59بلدا. وبالرغم من أن الشعوب الأصلية تشكل 8في المئة فقط من سكان العالم، فهي تشكل 18في المئة من أكثر الأشخاص فقرا في العالم، لاعتمادها نسبيا على أنواع العمل الهش وغير المنظم

الى جانب إنكار أو انعدام فرص الحصول على ضمان اجتماعي ملائم، والذي يؤدي لا محالة إلى تقويض إعمال العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تأسيسا على ذلك، فإن ضمان توافر مستوى معين من الحماية للأقليات يتيح لها ممارسة حقها الإنساني في الضمان الاجتماعي، سيشكل تحديا آخر ينبغي التصدي له في الجهود الرامية إلى تحسين المشاركة الفعالة للأقليات في الحياة الاقتصادية، وتمتعها الكامل بالحقوق الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونظرا لأن الأشخاص المنتمين إلى

أقليات غالبا ما يكونون من بين المجم وعات والأفراد الذين قد يواجهون مصاعب أكبر في ممارسة حقهم في الضمان الاجتماعي، فمن الضروري توجيه اهتمام خاص إلى قضايا الأقليات واحترام مبادئ عدم التمييز والمساواة والشفافية والمساءلة، في وضع ومراجعة وتنفيذ استراتيجيات وخطط العمل الوطنية المستدامة المتعلقة بالضمان الاجتماعي

من جهة أخرى، التمييز القائم على الجنسية هو جانب واحد من جوانب التمييز المتعدد، الذي غالبا ما يعاني منه العمال المهاجرون، والواقع أنه من الصعب في ظروف عديدة تحديد ما إذا كان التمييز في المعاملة التي يلقاها العامل المهاجر، يستند حصار إلى جنسيته أو الوضع المتصور لجنسيته، أو إلى العرق أو الانتماء الإثني أو الدين أو غير ذلك من الأسباب المرئية، أو يكون راجعا لمجموعة من هذه العوامل. وتتضمن الصكوك الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان بنودا غير حصرية لمكافحة التمييز، يمكن توسيع نطاقها لتجريم التمييز غير المبرر بين الأشخاص استنادا إلى الجنسية . وعلى سبيل المثال، فسرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لعام ،1089على أنها تحظر التمييز القائم على الجنسية، في حين أنها لا تشير صراحة إلى الجنسية كسبب للتمييز، وأصدرت المحكمة قرار يقضي بأن حرمان المهاجرين من إعانات الضمان الاجتماعي، لمجرد أنهم يحملون جنسية أجنبية، هو أمر غير قانوني وأضافت أنه ينبغي تقديم أسباب وجيهة جدا قبل أن تعتبر المحكمة أن وجود اختلاف في المعاملة يستند حصريا إلى الجنسية

3-تمثلات وتصورات مخاطر التغييرات المناخية والبيئة العالمية حسب التنوع الثقافي للمجتمعات:

لا شك في خطورة ما يحدث في العالم من تغييرات مناخية، وتحولات في البيئة الطبيعية من حولنا، وتهدد هذه التغييرات كل ظروف الوجود البشري على نطاق كبير، كما في حالة الدول التي يمكن أن تتعرض للغرق من خلال زيادات مستوى مياه البحار، والفيضانات التي حدثت في بنغلاديش خلال الأعوام القليلة الماضية، تعطي إشارة بسيطة إلى ما يمكن أن يصبح كارثة تنهي حياة الكثير من البشر مع هذا المد المتزايد. يضاف إلى ذلك مجمل الأنشطة التي تسبب تغيرات جوهرية في المناخ، وذلك مثل؛ الإنتاج الضخم للغازات، وزيادة معدلات التلوث العالمي، وتنامي نسبة الغازات التي تؤدي إلى تآكل طبقة الأزون، والأنشطة التي تعمل على تهديد الأرض بنقص نسبة الأوكسجين، والتأثيرات البيئية الواسعة لتآكل المساحات الخضراء، والقضاء على الغابات . ولعل خطورة هذه القضايا وتداعياتها، يجعل من الضروري عدها من أهم قضايا

الأمن العالمي؛ لأنها لا تهدد دولة أو مجتمع بعينه، لكنها تهدد وجود البشر على هذا الكوكب وأمنهم كل ما سبق لا يشمل كافة التحولات والتغييرات والمخاطر التي تواجه فكرة أمن الاجتماع الإنساني، وتحدي العمران والحضارة في المجتمع البشري .

كما أدى تشكل شبكة رهيبة من المشاكل البيئية التي تهدد استقرار المجتمعات البشرية، إن لم يكن وجودها نفسه، إلى انتشار الوعي بضرورة الالتفات إلى أوجه الترابط بين التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي، والاعتراف بها أيضا؛ فمع أن الإثنين تطورا بصورة مختلفة عن بعضهما البعض، إلا أنهما يتقابلان في أوجه عدة :كالتنوع اللغوي، والثقافة المادية، والمعرفة والتكنولوجيا، وطرائق عيش الكفاف، والعلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية، ونظم المعتقدات. ونظرا لأن أشكال التعبير والممارسات الثقافية عادة ما تأتي مقترنة بشروط بيئية، فإن أثر التغيرات البيئية لا بد وأن يحمل معه نتائج خطيرة، تتضمن عمليات نزوح السكان الواسعة النطاق والتي تشكل تهديدا خطيرا لاستمرارية الثقافات والتنوع الثقافي في حد ذاته. هذا وتشتد حدة الآثار الواقعة على نقل الثقافات في المناطق الريفية، وفي أوساط الأقليات المرتهنة بمناطق معينة، والمعرضة بشدة للأخطار الناتجة عن المشاكل البيئية، في ظل محدودية الاستجابة التقنية والعلمية المحضة للمستلزمات الإيكولوجية .

إن مسألة اللاأمن الثقافي وخاصة فيما يتعلق بربطه بمسألة تغير المناخ هي قضية لم تثار حولها الكثير من الدراسات، فهناك أبحاث قليلة نسبيا تستكشف تغير المناخ كقضية أمنية عند وصف التهديدات للأمن الإنساني، وبشكل عام، فإن معظم نماذج تغير المناخ تتوقع زيادة الظواهر المتطرفة المرتبطة مع زيادة عدم انتظام وانخفاض القدرة على التنبؤ بأنماط الطقس. وفي هذا الصدد يقدم نوري وسينسيNori – Sensiوصفا لبعض الآثار الشاملة لتغير المناخ :تغير أنماط هطول الأمطار، مع زيادة التباين المتوقع وانخفاض توازنات المياه. وتحولات التنوع البيولوجي، والتغيرات في أنماط الرياح، الى جانب المزيد من الفيضانات وموجات الجفاف المتكررة، التغيرات في التذبذبات من الأحداث المتكررة مثل موجات الحرارة والأعاصير الاستوائية، وزيادة خطر الأمراض المعدية المنقولة بالنواقل الملاريا وحمى الضنك والأمراض التي تنقلها المياه باعتبارها نتيجة لانخفاض نوعية المياه، وارتفاع مستويات المحيطات، وسوء التغذية.

كل هذه الآثار الشاملة لتغير المناخ توحي بأن هذا الأخير قد يصبح واحدا من أكبر التحديات التي

تواجهها البشرية في القرن الحادي والعشرين، لاسيما بالنسبة إلى المجتمعات المحلية الضعيفة المعرضة أصلا لضغوطات هائلة، والتي ستلحق التأثيرات التراكمية لتغير المناخ على إمدادات المياه، وأنماط الأمراض، والنظم الزراعية، وقابلية المستوطنات الساحلية للسكنى، تأثيرات مدمرة بالنسبة لها. ولما كانت التصورات والممارسات الثقافية تنشأ في غالب الأحيان استجابة للأحوال البيئية، فإن احتمال حدوث اضطرابات بيئية واسعة النطاق قد يمثل تحديا ثقافيا كبيرا .خاصة بالنسبة للشعوب الأصلية؛ لأن الأخطار الحادة التي تبدأ فجأة كالزلازل، التسونامي، أو الفيضانات... يمكن أن يكون لها تأثيرات كبيرة على تنوعها الثقافي، طالما أن أضرارها بالمراكز الثقافية والآثار الأساسية كالمعابد، المتاحف والمدارس ...لا يحدث فقط انقطاعا مؤقتا في انتقال التقاليد والمعتقدات، بل قد يؤدي إلى حدوث انقطاع في ثقافات بأكملها هذا وقد باتت سبل العيش هي الأخرى معرضة للخطر في الأجلين المتوسط والطويل؛ بفعل تزايد حدوث الكوارث الضخمة العواصف والأعاصير والزوابع والعواصف الاستوائية... التي تسفر عن سلسلة من الأخطار البيئية الثانوية مثل الانهيارات الأرضية والفيضانات، التي تحمل بدورها تأثيرات خطيرة ومتلاحقة على جميع جوانب الحياة، بما فيها الصحة العامة وتنوع الممارسات الثقافية، وبخاصة في حالة الأخطار الواسعة النطاق التي تبدأ ببطء، مثل أزمة المياه وتغير المناخ اللذين بات يعترف بهما كمصدر محتمل للنزاع وعدم الاستقرار الاجتماعيين

على مستوى آخر، قد تؤدي العواقب البيئية لتغير المناخ، من بين أمور أخرى، إلى نزوح السكان على نطاق واسع الأمر الذي من شأنه إلحاق أضرار شديدة بالاستمرارية والتنوع الثقافيين؛ خاصة وأن ثقافة أفراد الشعوب الأصلية تظل مرتبطة بالمكان إلى حد كبير للغاية، فمنازلهم تصنع من مواد طبيعية متوافرة محليا، وينطبق الشيء نفسه على قدر كبير من ثقافاتهم المادية، كما ترتبط أيضا بالمكان قصصهم وأساطيرهم والصور الموجودة في لغاتهم. بناء على ذلك، يمكن أن يشكل النزوح الجبري أمرا ممرا من الناحية الثقافية، إلى جانب طرحه تحديات جديدة فيما يتعلق بالعيش معا، في ظل الاختلاط الجديد بين جماعات مختلفة من السكان. بهذه الطرق، يمكن أن يؤثر تغير المناخ تأثيرات خطيرا على نقل وتداول التراث الثقافي بين الأجيال، لاسيما في المناطق الريفية في أوساط جماعات الأقليات المعرضة أصلا لضغوط نتيجة العولمة الاقتصادية، والزحف الحضري، وسنوات من التجاهل، أو حتى العداء من جانب أولئك الذين يتولون زمام الحكم والسياسات الثقافية

كما يمكن القول: أن للتنوع الثقافي دور هام وان كان لا يعطى حق قدره في أحيان كثيرة يجب أن يؤديه في معالجة التحديات الإيكولوجية وفي كفالة الاستدامة البيئية، وذلك فيما يتعلق بقضايا تتراوح من تآكل التنوع البيولوجي إلى تغير المناخ. وثمة أدراك وتصور متزايد لارتباط الممارسات الثقافية ارتباطا وثيقا بالسلامة البيئية، وذلك لأن تطور أي ثقافة ينشأ من التفاعل المستمر بين البيئة واحتياجات الإنسان. وتماما مثلما يمكن أن تتأثر الهوية الثقافية والاستقرار المجتمعي تأثرا قويا بالأحوال البيئية، فإن العوامل الثقافية يمكن أن تؤثر في سلوكيات المستهلكين، وقيمهم المتعلقة بالأشراف البيئي. وبهذا المعنى، تشكل الثقافة والتنوع الثقافي محركين أساسيين للتغير البيئي. هذا التصور عبرت عنه الشعوب الأصلية في العديد من ملتقياتها عبر أنحاء العالم، حين أبدت قلقها من إقصائها من المشاركة في السياسات الوطنية وفي إعداد الب ا رمج والمشاريع المتعلقة بتغير المناخ، وأبرزت انزعاجها من سريان المسلسل الدولي في إطار الاتفاقية الإطارية بشأن التغيرات المناخية، بدون فتح المجال لمساهمتها في بلورة المشهد الدولي بشأن القضايا المطروحة للنقاش. طبقا لهذا المقتضى من اللازم من وجهة نظر أخلاقية، حماية أجيال الشعوب الأصلية الحاضرة والمقبلة، وإشراكها في كل السياسات المرتبطة بتغير المناخ، وكل المشاريع والبرامج والتدابير المتخذة لحماية النظام المناخي من التغيير الناجم عن الأنشطة البشرية. والواقع أن احترام حقوق الشعوب عند وضع السياسات والبرامج والمشاريع المتعلقة بتغير المناخ، هو جزء من احترام حقها في تقرير مصيرها، الذي بمقتضاه تقرر هذه الشعوب بكل حرية وضعها السياسي وتسعى بحرية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولقد أظهرت التقارير الواردة من الشعوب الأصلية في منتدى الأمم المتحدة للشعوب الأصلية، في دورة مخصصة عنيت بالأراضي والموارد، أن ما تعاني منه الشعوب الأصلية يرجع بالدرجة الأولى إلى حرمانها من أراضيها ومواردها ومنافع بيئتها الطبيعية، كما تشير التقارير المتعلقة بتغير المناخ إلى أن استمرار حرمان الشعوب الأصلية من حقوقها في الأراضي والموارد، هو ما يجعلها أكثر عرضة لسلبيات ومخاطر تغير المناخ.